لوجهين الاول ان غير العلم لا يعلم الا بالعلم فلو علم العلم بغيره لزم الدور
لكنه معلوم فيكون بالغير وهو الضروري والجواب بعد تسليم كونه معلوما
ان توقف تصور غير العلم انما هو على حصول العلم بغيره اعني علما جزئيا
متعلقا بذلك الغير لا على تصور حقيقة العلم والذي يراد حصوله بالغير
انما هو تصور حقيقة العلم لا حصول جزئي منه فلا دور ولا اختلاف
الثاني ان علم كل احد بانه موجود ضروري اي معلوم بالضرورة وهذا
علم خاص وهو مسبوق بالعلم المطلق والسابق على الضروري ضروري
فالعلم المطلق ضروري والجواب ان الضروري حصول العلم له وهو غير
تصور العلم الذي هو المتنازع فيه وذلك لانه لا يلزم من حصول امر
تصوره حتى يتبع تصوره حصوله ولا تقدم تصوره حتى يكون تصوره
شرطا لحصوله واذا كان كذلك جاز الانفكاك مطلقا فتغايرا فلا
يلزم من كون احدهما ضروريا كون الاخر كذلك وسيجيء في الخبر ما
(اي من الجانبين)
اذا عطفته الى هذا الموضع ينفعك قال ثم نقول ضروريا اقول استدل
على ان العلم ليس ضروريا بانه لو كان ضروريا لكان بسيطا ويلزم منه معناه و
(لو كان الكل بسيطا اذ هو) (يلزم منه)
ان يكون كل معنى علما واللازم منتف اما الاول فلانه لا معنى للضروري الا يكون
الا البسيط عقلا كما سنبينه واما الثانية فلان حصول المعنى ذاتي على
(كل معنى)
للعلم اذ لو رفع عن الذهن لا رتفع ماهية العلم عنه ضرورة و متن

والمفروض انه لا ذاتي له غيره لبساطته فيكون ذلك تمام حقيقته
فيلزم من تحققه تحققه واما بطلان اللازم فلان حصول المعنى قد يكون
ظنا وجهلا وتقليدا وغيرها قال واصح الحد ووصفه توجب تمييزا لا
(من الشك والوهم)
يحتمل النقيض اقول واما القائلون بانه يحد فقد ذكروا له حدودا
(فيدخل ادراك الحواس كما الاشعري والا زيد في الامور المعنوية)
واصحها انه صفة توجب لمحلها تمييزا لا يحتمل النقيض بوجه وهذا
(لمحلها)
يتناول التصور اذ لا نقيض له والتصديق اليقيني اذ له نقيض ولا يحتمله
ثم من كان يرى رأي الاشعري يقتصر على هذا فيدخل فيه ادراك الحواس
كالسمع والبصر والآراد في الحد قيدا فقال تمييزا في الامور المعنوية
فخرج لان تميزها في الامور العينية الخارجية وقد اعترض على هذا
الحد بالامور العادية ككون الجبل حجرا فانه علم ويحتمل النقيض
لجواز انقلاب الجبل ذهبا مثلا لتجانس الجواهر واستوائها
في قبول الصفات مع ثبوت قادر مختار وهما يوجبان جواز
ذلك واجاب بالمنع واسند بان الشيء يمتنع ان يكون في زمان واحد
حجرا وذهبا بالضرورة فاذا علم بالعادة كونه حجرا في وقت استحال
ان يكون في ذلك الوقت ذهبا فاذا علم كونه حجرا دائما استحال ان
يكون ذهبا في شيء من الاوقات ونفى احتمال النقيض في
نفس الامر في جميع العلوم ضروري نعم انه يحتمل النقيض بمعنى لو قدر

(واعترض بالعلوم العادية فانها يستلزم جواز النقيض عقلا واجيب بان الجبل اذا علم بالعادة انه حجر استحال ان يكون ذهبا ضرورة وهو المراد ومعنى التجويز العقلي انه لو قدر لم يلزم منه محال لنفسه لا لانه محتمل متن)